

نوايا التحصن بالبرلمان تترك الناخبين في تشريعات تونس

ملاحقات قضائية تطال نوابا متهمين في قضايا فساد والمس بالأمن القومي



توافقات سرية في البرلمان التونسي

في رقابة البرلمان، في تقاريرها أن كثرة غيابات النواب عن الجلسات العامة كانت في الفترة المنقضية كارثية وأثرت بشكل كبير على أدائه. وبحسب ذات المنظمة، بلغت نسبة حضور أعضاء البرلمان في الجلسات العامة ما بين 72 و 87 بالمئة ولم يكتمل نصاب المجلس التشريعي في أي جلسة. وتتفاقم مخاوف التحصن بالبرلمان مع ممارسة جرائم فساد مالي خاصة مع التحذير الذي أطلقه رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد شوقي الطيب ونبه ضمنه إلى كون "بارونات الفساد" اخترقت مجلس نواب الشعب والأحزاب السياسية للاحتكام بهما والإفلات من المحاسبة القضائية.

الذي يتبعه القضاء التونسي في قضية ذات صبغة مالية. وفي حين اقترح حزب تحيا تونس الذي يترأسه يوسف الشاهد مبادرة لسحب الحصانة البرلمانية من النواب في العهدة البرلمانية الجديدة للتحقيق من اعتماد الحصانة كدرع واق لأبي نائب، قدم الائتلاف الانتخابي المستقل "النصر لتونس" مقترحات تنص على إمكانية سحب الثقة من النائب الذي لا يفي بتعهداته تجاه الناخبين. وقال المشفق العام للائتلاف المستقل "النصر لتونس" الذي يترشح في 8 دوائر انتخابية مختلفة، أكرم المصمودي، إن الائتلاف يقترح صياغة قانون ينص على إمكانية سحب الثقة من

جرائم فساد وغسيل أموال ترشحوها مجددا لسباق البرلمان للاحتكام بالحصانة البرلمانية التي تمنع القضاء طيلة فترتهم النيابية من تتبعهم وإصدار أحكام في حقهم ما لم تكن التهم تتعلق بجرائم قتل أو عنف أو تمس من الأمن القومي. ويترشح للانتخابات التشريعية حزب قلب تونس الذي يترأسه مرشح انتخابات الرئاسة المسجون نبيل القروي الملاحق في قضية تتعلق بغسيل الأموال ويترشح ضمن قائمته كذلك النائب الحالي سفيان طوبال المتهم في قضية تخص حصوله على رشوة، كما يترشح لهذه المنافسة الانتخابية رجل الأعمال سليم الرياحي

بعد أيام قليلة من إجراء جولة أولى في انتخابات الرئاسة التونسية، يفوض التونسيون أواخر هذا الأسبوع أعضاء جديدا لنوابهم في البرلمان في ظل تقلص منسوب الثقة في الأحزاب السياسية وارتباك الناخبين أمام ترشحات كثيرة بعض نواياها التحصن بالبرلمان من الملاحقات القضائية.

الناخبين ليمثلهم في المجلس النيابي ويبلغ عددهم 119 نائبا من ضمنهم نسبة هامة يلاحقون في قضايا ويسعون لتجديد الحصانة البرلمانية توجسا من تتبعات عدلية قد تنتهي بهم داخل السجن.

وجدد 32 نائبا من حركة النهضة الإسلامية و10 نواب من حزب نداء تونس ترشحاتهم لمجلس نواب الشعب (البرلمان).

وقالت مصادر لـ "العرب" إن 22 نائبا في البرلمان الحالي ممن ترشحوها مجددا هم محالون على القضاء في قضايا متنوعة واحتموا بالحصانة البرلمانية من التبعات القضائية خلال المدة النيابية التي انقضت 2014-2019.

ويتبع القضاء التونسي 10 أعضاء في البرلمان الحالي في قضية تخص الناخبين على أمن الدولة وهي القضية التي تم فيها سجن رجل الأعمال شفيق جرابية، بحسب نفس المصادر.

ويرى مراقبون إنه من المتوقع أن تفرز الانتخابات البرلمانية التونسية برلمانا فسياسيا من حيث تركيبته خاصة في ظل تقلص منسوب ثقة الناخبين تجاه الأحزاب السياسية لأسباب تتعلق باتهام نواب من البرلمان المنتهية ولايته بجرائم تتعلق بالفساد والمس من الأمن القومي لتونس، مقابل وجود نوايا لانتخاب المستقلين على غرار الانتخابات المحلية التي جرت عام 2018.

وقال الإعلامي والمحلل السياسي محمد العبيدي، لـ "العرب" إن نتائج الانتخابات المحلية شجعت الكثير من المستقلين على المشاركة في الحياة السياسية خاصة بعد أن لاحظوا تقلص ثقة الناخبين في الأحزاب السياسية تبعا للفشل الزريع في إدارة شؤون البلاد. ولأحظ العبيدي أن الكثير من المرشحين للانتخابات التشريعية الملاحقين في قضايا تتعلق بارتكاب

بسام حدي
صحافي تونسي



تونس - انطلق سباق الانتخابات البرلمانية التونسية في مكاتب الاقتراع خارج البلاد، الجمعة، في فترة تميزت بتشتت سياسي أفرز تنوعا في قائمات المرشحين وكثرة في عددهم ومن ضمنهم نواب من البرلمان المنتهية ولايته يلاحقون في قضايا عديدة. وتجرى انتخابات البرلمان داخل تونس يوم 6 أكتوبر الجاري بعد أن انطلقت في الدوائر الانتخابية بالخارج يوم 4 أكتوبر.

وفتحت صباح الجمعة مكاتب الاقتراع أمام 385 ألفا و546 ناخبا يتواجدون بالخارج ويتوزعون على 6 دوائر انتخابية.

ويتنافس على مقاعد البرلمان في تونس وعددها 217 مقعدا، حوالي 16 ألف مرشح ومرشحة ضمن قائمات فسياسية عددها 1572 قائمة في مجمل الدوائر الانتخابية داخل تونس وخارجها.

أكرم المصمودي



نقترح سن قانون
لسحب الثقة من النائب
بعد سنة من انتخابه

واختلف السباق الانتخابي للمدة النيابية الجديدة عن باقي الانتخابات التشريعية بتنوع المرشحين وارتفاع عدد المرشحين المستقلين غير المنتمين إلى أحزاب سياسية، حيث بلغت القائمات المستقلة المرشحة حوالي 722 قائمة مستقلة فيما بلغ عدد القائمات الحزبية 687 و163 قائمة ائتلافية. وي طرح نواب من البرلمان الحالي المنتهية ولايته أنفسهم مجددا على

المغرب يؤجل الحسم في قانون يخص انتشار أسلحة الدمار الشامل

المذكور إلى حساسية بعض المنتجات الاستراتيجية المغربية المرتبطة بالمجال الكيميائي، وهو ما يتطلب تدقيق القانون بما يسمح بإدائه على غاية السلمية والحفاظ على مكانة وسمعة المغرب في هذا الصدد. وكان مجلس الأمن قد تبين قرارا رقم 1540، الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع بتاريخ 28 أبريل 2004، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يؤكد أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

محمد مامون العلووي
صحافي مغربي

الرباط - أجلت الحكومة المغربية النظر في إقرار مشروع قانون يتعلق بمراقبة تصدير واستيراد السلع ذات الاستعمال المزدوج، المدني والعسكري، والتي يمكن أن توجه كليا أو جزئيا للمساهمة في انتشار أسلحة الدمار الشامل، لمزيد دراسة مشروع القانون وتعميق النقاش حوله.

ويناقد المغرب مشروع القانون المتعلق بعمليات بيع وشراء السلع التي يمكن أن توجه للمساهمة في انتشار أسلحة الدمار الشامل في إطار الانسجام مع قرار مجلس الأمن رقم 1540 المرتبط بهذا المجال.

وتتخوف وزارة الصناعة في المغرب من إمكانية استعمال المنتجات الصناعية والكيميائية الموجهة إلى القطاع المدني في المجال العسكري وتساهم بذلك في انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وينص مشروع القانون الجديد على ضرورة إخضاع السلع والمنتجات الصناعية المستعملة في المجالين المدني والعسكري للمراقبة عند عبورها في حال توفر فرضيات تفيد بأن هذه المواد يمكن أن توجه كليا، أو جزئيا إلى المساهمة في انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وعزا أستاذ العلاقات الدولية بكلية الحقوق بجامعة محمد الأول بوجدة، خالد شيبات، في تصريح لـ "العرب"، أسباب تأجيل مناقشة مشروع القانون

ويعتبر تقرير صحيفة أفينيري "تأكيدا إضافيا على أنه، من أجل تحقيق مكاسب على المدى القصير بتخفيض أعداد المهاجرين الذين يصلون إلى إيطاليا، وافقت إيطاليا على التعاون مع الجهات الفاعلة الأكثر وحشية".

وستخرج المعطيات الجديدة بشأن تورط قيادي في الكتائب المسلحة الداعمة لحكومة السراج في تهريب البشر بصفة الأهم المتحدة للدعم في ليبيا، لاسيما وأن جهود الأمم المتحدة تتركز على مكافحة الهجرة السرية.

وحذر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش مجلس الأمن الدولي من تداعيات "غيباب" عملية "صوفيا" البحرية (أوروبية) لمكافحة الهجرة غير النظامية قبالة السواحل الليبية، على حياة المهاجرين الفارين من ليبيا إلى أوروبا.

ومند مجلس الأمن الدولي بالإجماع ولمدة عام التفويض الممنوح لعمليّة صوفيا الأوروبية لمراقبة سفن قبالة ليبيا يشتبه في أنها تهرب مهاجرين.

ويأتي هذا القرار في وقت لم تعد الدول المشاركة في عملية صوفيا تسير منذ شهر مارس الماضي قوارب في البحر لإجراء عمليات المراقبة، بسبب عدم وجود اتفاق بشأن إنزال المهاجرين الذين يتم إقحامهم في البحر وفرض إيطاليا فتح موانئها لاستقبالهم. ومذاك، تقتصر عمليات صوفيا على المراقبة الجوية.

وجاء في نص القرار الذي تبنته الأمم المتحدة أن مجلس الأمن "يدين" كل عمليات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، التي تتخذ من ليبيا ومياهاها وجهة، أو نقطة للانطلاق، أو منطقة عبور. واتخذ قرار إنشاء عملية صوفيا عام 2015 بعد غرق سفينة قبالة جزيرة لامبيوسا أودى بـ800 شخص.

إمبراطور تهريب البشر في ليبيا يحضر مؤتمر إيطاليا بشأن الهجرة السرية

ورد في تقارير مجلس الأمن الدولي، أن الميلاد وعناصر الكتيبة المسلحة اغرقوا "قوارب مهاجرين باستخدام الأسلحة" وأخذوا المهاجرين إلى معسكرات حيث "تردد أنهم احتجزوهم في ظروف وحشية وقاموا بضربهم". ويعتبر ميناء الزاوية في ليبيا نقطة عبور وانطلاقا للمهاجرين السريين ويشرف عليه عبد الرحمن الميلاد المعروف بكونه أمير حرب متورط في سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان. ويدعم هذا التقرير الإعلامي الاتهامات الموجهة إلى السلطات الإيطالية كونها أبرمت اتفاقات مع مجرمين كجزء من مجهوداتها لإيقاف تدفق المهاجرين من ليبيا، بحسب الصحيفة.

وأظهرت صورة نشرتها الصحيفة الإيطالية أن عبد الرحمن الميلاد شارك في مؤتمر شهر مايو 2017 الذي استضافته السلطات الإيطالية بمركز لاستقبال المهاجرين في مينيو، صقلية. وفي سبتمبر 2017، قالت إيفا بونينو، وزيرة الإيطالية السابقة والمفوضة الأوروبية، إن إيطاليا اتفقت "بشكل مباشر أو غير مباشر" على مكافأة "الأشخاص الذين كانوا يهربون البشر حتى اليوم السابق" (للاتفاق). وكان وزير الداخلية الإيطالي ماركو مينيتي سعى عام 2017 لتقليل عدد المهاجرين بشكل حاد من خلال اتفاقات تعاون مع ليبيا، بموجب شروط لم تتحقق بشكل كامل.

طرابلس - كشف تقرير إعلامي حديث عن تواطؤ الحكومة الإيطالية وحكومة الوفاق الوطني الليبية مع "مجرمين ومتهربين بالأشخاص متورطين في عمليات تنظيم هجرة سرية انطلاقا من السواحل الليبية وعقد اتفاقات معهم ومنهم مكافآت".

ونكرت صحيفة أفينيري اليومية الكاثوليكية الإيطالية، الجمعة، أن عبد الرحمن الميلاد الذي يترأس جهاز خفر السواحل الليبية التابع لحكومة الوفاق الوطني والذي يختص في تهريب البشر والمستهوف بعقوبات من الأمم المتحدة كان ضمن وفد رسمي لبيبي زار إيطاليا قبل عامين لإجراء مباحثات تخص عمليات الهجرة السرية.



مهاجرون في انتظار مركب هجرة سرية بليبيا

المغرب يتخوف من تسبب المنتجات الصناعية والكيميائية في انتشار أسلحة الدمار الشامل

وأكد الأستاذ الجامعي خالد شيبات، لـ "العرب"، أن المغرب ملتزم بالاتفاقيات الدولية التي وقعها وانضم إليها وصادق عليها، وهو دولة تقوم على قيم سلمية معروفة لحل الأزمات الدولية وينضبط لكل المواثيق الأممية. ويقترح مشروع القانون غرامات وعقوبات تصل إلى خمسة ملايين درهم ضد كل من صدر أو حاول تصدير سلعة تدخل في هذا النطاق إلى بلد أو عدة بلدان أو مستورد أو عدة مستوردين غير أولئك المدرجين في ترخيص التصدير، بالإضافة إلى عقوبات منظمة في إطار المسطرة الجنائية.